

مدى أدراك مراقب الحسابات الخارجي لمفهوم تدقيق المسؤولية الاجتماعية

دراسة عينة من مراقبي الحسابات في العراق

صفاء إبراهيم عطية

موفق عبد الحسين محمد

ديوان الرقابة المالية

جامعة أروك / كلية الإدارة والاقتصاد

safaahaert83@yahoo.com

muafaq_ah@yahoo.com

الخلاصة

ان تطور المحاسبة من مجرد مسك السجلات وإعداد القوائم المالية التي توضح عدالة المركز المالي إلى تحليل هذه المعلومات للوصول إلى استنتاجات لا تتعلق بواقع ومستقبل الوحدة المحاسبية فحسب وإنما بالعلاقات التبادلية فيما بين تلك الوحدات والبيئة والمجتمع الذي تعمل فيه إذ يتمثل هدف البحث في تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي ومدى تطبيقه من قبل مراقب الحسابات الخارجي في العراق ونتيجة لاتساع نطاق عمل مراقب الحسابات في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ، ولتحقيق أهداف البحث تم إعداد وتصميم استمارة استبيان وزعت على مراقبي الحسابات الخارجيين المنتمين إلى جمعية المحاسبين القانونيين العراقية وقد توصل الباحثان إلى أدراك مراقب الحسابات في العراق للتدقيق الاجتماعي إلا أنهم لا يطبقون ولا يعدون برنامج لتدقيق المسؤولية الاجتماعية عند فحص البيانات المالية لعملائهم ، وقد أوصى الباحثان بضرورة قيام مراقب الحسابات الخارجي بوضع خطة عمل وبرنامج تدقيق لتدقيق المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للوحدة .

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية ، تدقيق المسؤولية الاجتماعية ، مراقب الحسابات الخارجي في العراق .

Extent of the External Auditor's Understanding of the Concept of CSR Study of a sample of auditors in Iraq

Mowaffaq Abdul Hussain Mohammed

Safaa Ibrahim Atteih

Uruk Universit/ College of Management and Economics

Federal Board of Supreme Audit

Abstract

The development of accounting from the mere keeping of records and the preparation of financial statements that explain the fairness of the financial center to the analysis of this information to reach conclusions not only on the reality and future of the accounting unit but also the interrelationship between those units and the environment and society in which it operates. The goal of the research is to define the concept of auditing. The extent of its application by the external auditor in Iraq and as a result of the broad scope of the auditor's work in achieving the social responsibility requirements of the economic units. To achieve the objectives of the research, a questionnaire was prepared and distributed to the external auditors The researchers have found that the auditor in Iraq is aware of the social audit, but they do not apply and do not prepare a social responsibility audit program when examining the financial statements of their clients. The researchers recommended that the external auditor develops an action plan and audit program to audit the social responsibility and to disclose the social activities of the unit.

Keywords: Social Responsibility, Social Responsibility Audit, External Auditor of Iraq.

المقدمة

أن الوظيفة المحاسبية قد تطورت من مجرد مسك السجلات وإعداد القوائم المالية التي توضح عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال طبقاً للمبادئ المحاسبية المعتمدة إلى تحليل هذه المعلومات وتدعيمها بكل البيانات والمعلومات المتعلقة بها وبالتالي الوصول إلى استنتاجات لا تتعلق بواقع ومستقبل الوحدة المحاسبية فحسب وإنما بالعلاقات التبادلية فيما بين تلك الوحدات والبيئة والمجتمع الذي تعمل فيه ، ومن ذلك جعل مهنة الرقابة والتدقيق تواجه بيئة اجتماعية جديدة ينبغي مواكبتها إذ يتوجب إعادة فحص دورها ليتلائم مع توقعات المجتمع والبيئة الحالية لتتضمن واجبات أكبر من وظيفة أبداء الرأي في القوائم المالية للوفاء بحاجات الأطراف المختلفة بالمجتمع من معلومات تتجاوز ما تتضمنه تلك القوائم وبذلك ظهر ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي وهو يمثل مفهوماً حديثاً ومجالاً جديداً من مجالات التدقيق والرقابة ويعمل لتحقيق تحسين الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية في المجالات الاجتماعية المتعددة (العاملين ، المنتج أو الخدمة ، المجتمع)

المبحث الأول : منهجية البحث

1- مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث باستمرار مراقب الحسابات الخارجي في العراق استخدام الأسلوب التقليدي في التدقيق والذي ينحصر بالجوانب المالية فقط وإهمال متطلبات المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تضطلع بها الوحدات الاقتصادية وتدقيقها .

2- أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث بالتعرف على مدى فهم وتطبيق مراقب الحسابات الخارجي في العراق للتدقيق الاجتماعي وتقديم التوصيات الكفيلة بتطوير هذا الفهم والتطبيق .

3- هدف البحث

يتمثل هدف البحث إلى تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي ومدى تطبيقه من قبل مراقب الحسابات الخارجي في العراق ونتيجة لاتساع نطاق عمل مراقب الحسابات في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية .

4- فرضيات البحث

- بناءً على ما جاء في مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية :-
- أ. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لأدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق لمفهوم التدقيق الاجتماعي .
- ب. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مراقب الحسابات الخارجي في العراق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية .
- ج. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق والمؤهل العلمي .
- د. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق وسنوات الخدمة .
- هـ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق وعدد المساعدين .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمسؤولية

الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي

1- مفهوم وتعريف المسؤولية الاجتماعية

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي كثر تداولها في الوقت الحاضر ، إذ أتسع دور الوحدات الاقتصادية من تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل جوانب التنمية الاجتماعية ، ففي الدول الصناعية الكبرى ظهر تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي الدولة ورجال الأعمال والمجتمع ،

ويمكن الوصول إليها بسهولة من قبل الأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل الوحدة ويفضل أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب وأن تكون معلومات فعلية وأن تتاح على نحو واضح وموضوعي وذلك لتمكين الأطراف المعنية من تقييم تأثير قرارات وأنشطة الوحدة بدقة على مصالحهم الخاصة ويتطلب أن تتحلى الوحدة بالشفافية بما يلي :-

أولاً- هدف وطبيعة ومكان ممارسة أنشطتها .

ثانياً- السلوك الذي يتخذ ويطبق ويراجع من خلاله قراراتها بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالوظائف المختلفة داخل الوحدة .

ثالثاً- المواصفات والمعايير التي تقيم الوحدة على أساسها أداءها المتعلق بالمسؤولية المجتمعية .

رابعاً- أدائها بشأن القضايا الهامة ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية .

خامساً- مصدر مواردها المالية .

سادساً- التأثيرات المعروفة والمحتملة لقراراتها وأنشطتها على أطرافها المعنية والمجتمع والبيئة .

سابعاً- تحديد الأطراف المعنية والمعايير والإجراءات المستخدمة لتحديدهم واختيارهم وإشراكهم .

ج. مبدأ السلوك الأخلاقي **Ethical behavior principle**

يجب أن يكون سلوك الوحدة الاقتصادية مبنياً على قيم الأمانة والمساواة والنزاهة ، والتي تدل على اهتمام الوحدة بالمجتمع الذي تعمل فيه وينبغي عليها ان تعمل على تعزيز السلوك الأخلاقي من خلال:-

أولاً- وضع وتحديد قيمها ومبادئها الجوهرية .

ثانياً- وضع لوائح تساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل الوحدة ومع الآخرين .

ثالثاً- تحديد وتبني وتطبيق معايير السلوك الأخلاقية التي تتلائم مع غرضها وأنشطتها .

رابعاً- تشجيع وتعزيز الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي .

خامساً- منع حدوث أي تضارب أو تسوية في المصالح

عبر الوحدة من شأنها أحداث سلوكاً غير أخلاقي .

فأصبحت كل من الحكومة والوحدات الاقتصادية تسخر جهودها لجعل القطاع الثالث وهو المجتمع يستفيد من هذا التعاون [8] ولقد بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاداً أكبر إذ لم يعد يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات بل تعداه ليصبح برامج وخططاً واستراتيجيات فقد ظهر في العقود الماضية اهتمام متزايد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية على اختلاف وتنوع مجالات عملها ونشاطاتها ومن قبل الحكومات والمجتمعات على حد سواء ، وذلك في محاولة لتحديد نطاق تلك المسؤولية وأبعادها وفوائدها ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لها . [5] ، أذاً فإن المسؤولية الاجتماعية هي إن تضطلع الوحدة الاقتصادية ببعض الأنشطة التي لا يتحقق من ورائها نفعاً اقتصادياً ، وان تقوم بها بشكل اختياري . [6]

2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية

لقد حدد معيار (ISO 26000) سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية تتمثل فيما يلي:- [7]

أ. مبدأ المساءلة **Accountability principle** .

أن الوحدات الاقتصادية مسؤولة عن آثار قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وخصوصاً السلبية منها ، فضلاً عن مسؤوليتها عن الإجراءات التي اتخذتها لمنع تكرار الآثار السلبية المقصودة وغير المقصودة ، بالشكل الذي يؤدي إلى آثار إيجابية على كل من الوحدة الاقتصادية والمجتمع معاً .

ب. مبدأ الشفافية **Transparency principle** .

الوحدة الاقتصادية ينبغي أن تتحلى بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة ، ويتطلب ذلك أن تقوم الوحدة بالإفصاح على نحو واضح ودقيق وتام وبدرجة معقولة وواقفية عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة ومفهومة

ثانياً- التأكد من علاقتها وأنشطتها تقع ضمن الإطار القانوني المقصود والصحيح .

ثالثاً- أن تبقى على دراية بكافة الالتزامات القانونية .

رابعاً- أن تراجع مدى إذعانها بشكل دوري بالقوانين والالتزامات المطبقة .

و. مبدأ احترام المعايير الدولية للسلوك .

على الوحدة الاقتصادية احترام القواعد الدولية للسلوك وفي نفس الوقت الالتزام بمبدأ احترام سيادة القانون ، وفي الحالات التي يتعارض فيها تطبيق القانون مع القواعد الدولية للسلوك أو لا يوفر تطبيقه الحماية الكافية للبيئة أو المجتمع ، فأنه على الوحدة الاقتصادية أن تسعى (كحد أدنى) لاحترام القواعد الدولية للسلوك إلى أقصى حد ممكن .

ز. مبدأ احترام حقوق الإنسان والاعتراف بأهميتها وعالميتها في الدول أو الحالات التي لا تتوفر فيها حماية كافية لحقوق الإنسان ، فانه على الوحدة القيام بالخطوات اللازمة لاحترام حقوق الإنسان واحترام القواعد الدولية للسلوك ، وتجنب الاستفادة من مثل هذه الحالات .

3- الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية هو الطريقة التي بموجبها تستطيع الوحدة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك، [3] ومن بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاط الاجتماعي مايلي:- [12]

أ. أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية حيث يتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط ويعرض متزامناً مع القوائم المالية ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك الأنشطة للوحدة .

ب. أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة ويعتبر هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية حيث يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية إلى أربع مجاميع تتمثل بالعاملين أو الموارد البشرية ، البيئة ، المجتمع ، والمستهلكين .

سادساً- إنشاء آليات رقابية لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي .

سابعاً- إنشاء آليات لتسهيل عملة تقديم التقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي دون خوف من انتقام.

د. مبدأ احترام مصالح أصحاب المصالح .

على الوحدة الاقتصادية احترام مصالح ملاكها وأعضائها ومؤسسيها ، وكذلك الأفراد والمجموعات الأخرى الذين لهم حقوق على الوحدة أو لهم مصالح معها وينبغي على الوحدة ما يلي :-

أولاً- أن تحدد أطرافها المعنية .

ثانياً- أن تكون على دراية بمصالح واهتمامات أطرافها المعنية وان تحترم هذه المصالح .

ثالثاً- أن تعترف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأطرافها المعنية .

رابعاً- أن تضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع والتنمية المستدامة بالإضافة إلى طبيعة علاقة الأطراف المعنية بالوحدة .

خامساً- أن تضع في اعتبارها الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما حتى لو لم يكن لهم دوراً رسمياً في حوكمة الوحدة أو لم يكونوا على دراية بمصلحتهم في قرارات وأنشطة الوحدة.

هـ. مبدأ احترام سيادة القانون **Respect For The**

Rule Of Law principle .

يجب على الوحدة الاقتصادية الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه تطبيقاً لمبدأ سيادة القانون على الجميع أفراداً كانوا أو وحدات اقتصادية أو حتى حكومات وينبغي على الوحدة ما يلي :-

أولاً- الإذعان للشروط القانونية داخل الاختصاصات

القضائية التي تعمل الوحدة فيها سواء إن كانت

هذه القوانين والالتزامات مطبقة بشكل كاف .

الفردية والجماعية في الوحدة الاقتصادية والروابط التي تربط بينها وبين الأطراف المهمة الداخلية والخارجية [10] ، ويرى القريشي التدقيق الاجتماعي بأنه نشاط يهدف إلى فحص البيانات المالية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية والمثبتة في السجلات والقوائم المالية وكذلك البيانات الأخرى التي تكون مثبتة في سجلات أو تقارير أخرى خاصة بهذه الأنشطة وذلك بغرض إبداء رأي فني غير متحيز عن مدى صحة ودقة هذه البيانات وإمكانية الاعتماد عليها ومدى إعطاء تقارير النشاط الاجتماعي أو القوائم المالية صورة صادقة وواضحة عن الأداء الاجتماعي للوحدة والإفصاح عن هذا الرأي للأطراف المختلفة التي يهتما بتقييم هذا الأداء [1]، ومن خلال التعاريف أعلاه يمكننا استخراج مجموعة من العناصر التي تعتبر كمؤشرات هامة بالنسبة لمنهجية عمل التدقيق الاجتماعي والمتمثلة بما يلي :

- أولاً- جمع المعلومات من المصادر المتاحة داخل و خارج الوحدة الاقتصادية .
- ثانياً- تحليل المعلومات بالاعتماد على المؤشرات والمعايير وتشخيصها لتحديد الفروقات والاختلافات والانحرافات .
- ثالثاً- تقديم الاقتراحات والتوصيات لتصحيح الانحرافات .

5. المقارنة بين التدقيق المالي والتدقيق الاجتماعي

ج. أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت عليها ويعتمد هذا الأسلوب الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وقياس المنافع المتحققة عن هذه الأنشطة بما يتناسب مع قيمة ما أنفق .

4. مفهوم وتعريف التدقيق الاجتماعي

لا يزال الاتفاق على مفهوم واضح لتدقيق المسؤولية الاجتماعية غير قائم إذ لم تجمع المنظمات المهنية والباحثون المهتمون بالموضوع على تقديم تعريف علمي شامل ومحدد المعالم ، فمنهم من ينظر إليه من زاوية إدارة الموارد البشرية ومنهم من يتوسع إلى مجالات المسؤولية الاجتماعية كالتدقيق البيئي والتدقيق المجتمعي [10] ولقد عرف معيار الايزو 9000 في سنة 2000م التدقيق الاجتماعي بأنه مجموعة من الطرق المنهجية المستقلة التي تعتمد على جمع الوثائق وتسمح بالحصول على الإثباتات للتقييم الموضوعي للوضعيات الملاحظة ، وفي سنة 2001م قامت المجموعة الأوروبية بنشر ما يعرف بالكتاب الأخضر بعنوان تطوير إطار أوروبي للمسؤولية الاجتماعية وتم تعريف التدقيق الاجتماعي بأنه التقييم الشامل للأثر الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بالمقارنة مع مجموعة من المعايير والأهداف المسطرة ، وفي سنة 2006م عرف المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي على أنه التدقيق المطبق في الإدارة وعلى الأنشطة والعلاقات

جدول (1) المقارنة بين التدقيق المالي والاجتماعي [11]

وجه المقارنة	التدقيق الاجتماعي	التدقيق المالي
المفهوم	فحص فني محايد للمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تزاولها الوحدة الاقتصادية	فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والقوائم المالية بهدف إبداء رأي فني محايد لمدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية
الأهداف	أولاً- التأكد من صحة ودقة المعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تزاولها الوحدة ثانياً- التأكد من أن المعلومات تعطي الصورة	أولاً- التأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في الدفاتر والقوائم المالية . ثانياً- إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية .

	الصادقة عن الأداء الاجتماعي للوحدة	
النطاق	فحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية مع التركيز على البيانات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية وكذا التقارير الخاصة بالبرامج الاجتماعية المتوقع تنفيذها مستقبلاً .	فحص أنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للتأكد من صحة البيانات المثبتة بها من الناحية المستندية والحسابية .
القائم بها	فريق من الخبراء الفنيين المتخصصين على أن يرأسه محاسب قانوني	محاسب قانوني
المستفيد منه	يستفيد منه بصفة أساسية العاملون ، العملاء ، الجهات الحكومية ، المستثمرون ، المنظمات الاجتماعية ، الجمهور بصفة عامة	يستفيد منه بصفة أساسية المالكين
التأهيل	التأهيل العلمي والعملية وفقاً لمعايير التدقيق العامة وطبقاً لأحكام القانون رقم (3) لسنة 1999م والخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى حصول المدقق على قدر مناسب من المعرفة في المجالات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية الخاصة بالوحدة	التأهيل العلمي والعملية وفقاً لمعايير التدقيق العامة وطبقاً لأحكام القانون (3) لسنة 1999 م والخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق .

6. أهداف ومزايا التدقيق الاجتماعي

أ. جمع المعلومات الدقيقة الصادقة حول مجال

الأهداف الخاصة بالأفراد كالتوظيف من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ورفع الروح المعنوية لدى العاملين لتحسين ظروف العمل والأجور العادلة.

ب. إذا كانت هذه العملية نابعة من الإدارة في الوحدة تكون نتائجها مضمونة نوعاً ما وتكون هناك متابعة دائمة لتنفيذ التوصيات والحلول المقدمة نظراً لتوفر الإرادة من أجل القضاء على الظواهر السلبية المشخصة و تحسين الظروف لرفع الأداء لدى الأفراد .

ج. اطلاع الأطراف ذات العلاقة على تقارير التدقيق الاجتماعي يوفر نظرة عن الوضعية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ، فأن التدقيق الاجتماعي يظهر كامتداد طبيعي ومكمل للتدقيق المالي والمحاسبي .

7. مبادئ التدقيق الاجتماعي

ان التدقيق الاجتماعي يساعد الوحدات الاقتصادية ويشجعها وباستمرار للاشراف على أدائها الاجتماعي

تتمثل أهداف ومزايا التدقيق الاجتماعي في الأمد القصير في إعطاء شهادة بصحة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية وإبداء رأي موضوعي حولها ، وعلى الأمد الطويل ومتوسط الأجل فهي تقدم الدعم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية المستقبلية للوحدة وبالتالي تعتمد الوحدة على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات والمناهج المتعلقة بإدارة الأفراد إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية، فهو يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للوحدة

[4] وبصفة عامة فأن التدقيق الاجتماعي يهدف إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للوحدة وتحديد المعوقات والمشاكل والانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم الاقتراحات والحلول للمشاكل والمعوقات والانحرافات المكتشفة وهو يحقق لعدد من الأهداف

أهمها: [9]

ثالثاً- الفحص الميداني للدوائر والأقسام والمعامل والمنشآت بهدف التعرف على مواقع الوحدات العاملة وتقييم حجمها وأهميتها وتحديد العلاقة فيما بينها . وهناك العديد من الوثائق والمستندات المطلوب الحصول عليها منها :

القانون الأساسي والأنظمة النافذة ، دراسات الجدوى الاقتصادية ، أهداف الوحدة ونشاطها ، القوانين والأنظمة التي تحكم الأنشطة الاجتماعية للوحدة ، الهيكل التنظيمي وتقسيم الواجبات والمسؤوليات وتخويل الصلاحيات وعدد العاملين في الوحدة الاقتصادية ، الخطط والسياسات الاجتماعية ، القواعد والمعايير التي يتم بموجبها قياس الأداء الاجتماعي ، نسخ من الملفات والتقارير الاجتماعية الداخلية ، معلومات عن النشاطات الاقتصادية التي لها تأثير اجتماعي ، النظام المحاسبي الذي يتم بموجبه تثبيت العمليات للنشاطات والبرامج الاجتماعية والسجلات والمستندات المستخدمة لهذا الغرض.

ب. **فحص التشريعات والأهداف والخطط والسياسات والمعايير والقواعد . وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:-**

أولاً- دراسة وفحص طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية والتعرف على النشاطات الاجتماعية التي تمارسها وظروف كل نشاط من حيث الأهداف ومدخلاته ومخرجاته .
ثانياً- فحص ودراسة أهداف الوحدة الاجتماعية والتأكد من مدى وضوحها ومطابقتها للأهداف الواردة في القانون الأساسي ودراسات الجدوى الاقتصادية للوحدة .

ثالثاً- فحص ودراسة الخطط والسياسات الاجتماعية التي وضعتها الوحدة والتحقق من إمكانية تنفيذها من حيث توفير الإمكانيات المادية والبشرية وأنها لا تعارض مع الأهداف العامة .

رابعاً- فحص المعايير والقواعد التي يتم استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية في تقويم الأنشطة والبرامج الاجتماعية والتأكد من أنها محددة بوضوح .

وتحسينه ، وهناك ستة مبادئ تشكل الأساس للتدقيق الجيد: [2]

- أ. نظرة شاملة ومتعددة :- يقصد بهذا المبدأ أنه يجب ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر كل الأطراف المعنية والمتأثرة بالوحدة الاقتصادية .
- ب. شامل: معنى الشمول ان يركز التدقيق الاجتماعي ليشمل في النهاية قياس مدى تحسن الاداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية والمجتمع .
- ج. مقارنة: لا بد للتدقيق الاجتماعي ان يوفر وسائل تمكن الأطراف المعنية من مقارنة أداء الوحدة عبر السنوات .
- د. منظم: يجب ان ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منظم ، وليس مؤقتا او لمرة واحدة في العمر .
- هـ. مراجعة (فحص) : يجب ان تفحص الحسابات الاجتماعية سنويا بواسطة شخص او اكثر ممن ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج (محايدين) .
- و. الافصاح : يجب ان تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في الوحدة والمجتمع بشكل عام .

8. **خطوات التدقيق الاجتماعي** يتطلب التدقيق

الاجتماعي مجموعة من الإجراءات اللازمة لرقابة وتدقيق البرامج والأنشطة الاجتماعية وتطبيق عدد من المؤشرات التي من خلالها يمكن التوصل إلى أبداء الرأي وتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية من خلال أتباع الخطوات أو المراحل الأساسية الآتية:[1]

أ. **المسح المبدئي أو المسح العام ويشمل**

أولاً- مقابلة المسؤولين التنفيذيين وغيرهم من كبار الموظفين للحصول على المعلومات الضرورية وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه الوحدة الاقتصادية .

ثانياً- الحصول على الوثائق الأساسية المتضمنة البيانات المتعلقة بنشاطاتها وأهدافها وسياساتها وقواعدها وإجراءاتها .

ج. فحص ودراسة نظم الرقابة للبرامج والأنشطة الاجتماعية .

ويهدف ذلك إلى التحقق من أن الإجراءات المتبعة في تنفيذ هذه البرامج تمت وفقاً للأهداف والسياسات المرسومة لها وإنها نفذت بكفاءة وفاعلية واقتصادية وفي ضوء ما يسفر عنه فحص أنظمة الرقابة المختلفة يقوم المدقق بوضع خطة التدقيق المناسبة (برنامج التدقيق) مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب . وتتحدد أهداف فحص نظم الرقابة كما يلي :-

أولاً- فحص التنظيم الإداري لمركز المسؤولية الاجتماعية والتأكد من وجود تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات

ثانياً- فحص الخطط الاجتماعية لاختبار كفاءة وفاعلية البرامج والأنشطة الاجتماعية .

ثالثاً- فحص دليل إجراءات تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية والتأكد من صحة إعدادة .

رابعاً- فحص الدفاتر والسجلات وجميع القيود المحاسبية الخاصة بالبرامج والأنشطة الاجتماعية والتأكد من صحة المستندات المؤيدة لها .

خامساً- فحص التقارير الاجتماعية الدورية التي تقدمها مراكز المسؤولية الاجتماعية للإدارة العليا والتأكد من احتوائها على جميع البيانات الضرورية التي توضح عمليات تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية وما طرأ عليها من تغيرات.

د. تحديد المؤشرات وتنفيذ إجراءات التدقيق الاجتماعي .

تعد المؤشرات احد أهم الأدوات الأساسية في تحديد أوجه نقاط القوة والضعف للوحدة الاقتصادية ودورها في عملية اتخاذ القرارات وعلى المدقق بعد استكمال المراحل الثلاث السابقة أن يقوم باستنباط مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي حيث تعتبر محور الارتكاز في عملية التدقيق وهي الوسيلة التي يقاس بها مدى تحقيق النتائج المرغوب بها وإنها تمثل عرضاً كمياً في الأغلب ووصفياً في بعض الأحيان ولكن في التدقيق الاجتماعي فأن المؤشرات تكون وصفية أكثر ما هي كمية وخاصة فيما يتعلق بقيمة المنافع المتحققة عن النشاطات الاجتماعية

حيث يصعب إيجاد مقياس كمي للمنفعة الاجتماعية وأن هذه المؤشرات تعكس مستوى تحقيق الأداء وهي تربط بين الأداء الفعلي والمعياري وتحديد الانحرافات وتوضح معالم الأداء وان عملية انتقاء مؤشرات التدقيق الاجتماعي لنشاط معين إنما هي عملية تتطلب مزيداً من المهارة والفتنة ومقدرة فائقة لدى المدقق في التفكير والاستنتاج والتحليل والتشخيص وربط النتائج بأسبابها . ويمكن تقسيم المؤشرات إلى الأتي :-

أولاً- مؤشرات اقتصادية

ثانياً- مؤشرات الفاعلية

ثالثاً- مؤشرات الكفاءة

رابعاً- المؤشرات الخارجية (من وجهه نظر البيئة المحيطة ، أهداف اقتصادية واجتماعية ، ميزان المدفوعات ، الأضرار على البيئة والتلوث ، المساهمة في الرفاهية الاجتماعية) .

المبحث الثالث : الدراسة التحليلية

أعتمدت الدراسة على توزيع أستمارة أستبيان للحصول على المعلومات من مراقبي الحسابات الخارجيين وذلك بهدف أستطلاع آرائهم حول التدقيق الاجتماعي ومدى أدراكهم لمفهوم التدقيق الاجتماعي وتمثل مجتمع الدراسة باختيار عينة من مراقبي الحسابات المسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين العراقية ، وقد تم توزيع 50 أستمارة اعيد منها 32 أستمارة صالحة للتحليل وهي تشكل نسبة 64% وهذه النسبة تعد مقبولة لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية وتعميم نتائج الدراسة .

أ. الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل :

أولاً- صدق الاستبانة :

أن صدق الاستبانة يعني أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه أي بمعنى شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية اخرى ، ويتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين :-

الفقرة ، ويتم حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه ، ويعرض الجدول رقم (2) لمعامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ($0,05 \leq \infty$) وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه

1. صدق أداء الدراسة :

في هذا الشأن قام الباحثان بعرض الاستبانة على عدد من الأساتذة المتخصصين لغرض التحكيم وقد استفاد الباحثان كثيراً من الآراء والمقترحات والملاحظات التي طورت الاستبانة وأخرجتها في صورتها النهائية .

2. صدق المقياس :

أ. الاتساق الداخلي : يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى أتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه

جدول (2) مدى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق لمفهوم التدقيق الاجتماعي

ت	اسئلة المحور الأول	معامل ارتباط بيرسون *	القيمة الاحتمالية (sig)
1	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق مفهوم التدقيق الاجتماعي .	0,696	0,00
2	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء .	0,691	0,00
3	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق تصنيف البرامج والأنشطة التي تنفذها الوحدة الاقتصادية والمتعلقة بالأنشطة الاجتماعية .	0,687	0,00
4	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق معايير وإجراءات تطبيق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء .	0,821	0,00
5	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق أن تدقيق الأداء الاجتماعي يأتي من ضمن مسؤولياته المهنية .	0,784	0,00
6	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق أن فحص الأداء الاجتماعي لعملائه يعد عنصراً من عناصر جودة أداء عملية التدقيق .	0,823	0,00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($0,05 \leq \infty$) .

ويوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ($0,05 \leq \infty$) وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه .

جدول (3) مدى تطبيق مراقب الحسابات الخارجي في العراق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية .

ت	اسئلة المحور الثاني	معامل ارتباط بيرسون *	القيمة الاحتمالية (sig)
7	يلتزم مراقب الحسابات الخارجي في العراق بالنصوص القانونية بخصوص الجوانب الاجتماعية.	0,878	0,00
8	تشمل خطة عمل التدقيق برنامجاً لتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء .	0,875	0,00
9	يلتزم مراقب الحسابات الخارجي بتطبيق المعايير والإجراءات التنفيذية المحددة لفحص الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية لعملائه	0,771	0,00
10	يقوم مراقب الحسابات الخارجي بإعداد تقرير عن نتائج التدقيق الاجتماعي متضمناً الرأي الفني غير المتحيز حول الأنشطة الاجتماعية وعن الأداء الاجتماعي للعملاء	0,876	0,00
11	تطبق مجموعة من المعايير للتحقق من مدى ممارسة مراقب الحسابات الخارجي في العراق للتدقيق الاجتماعي .	0,888	0,00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($0,05 \leq \infty$) .

ب. الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف ، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة وكما موضح في الجدول رقم (4) والذي يبين أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($0,05 \leq \infty$) وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسة .

جدول (4) الصدق البنائي

المجال	* معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
المحور الأول	0,906	0,00
المحور الثاني	0,933	0,00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($0,05 \leq \infty$) .

ثانياً- ثبات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية ، وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ ، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (5) الآتي :

جدول (5) ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	* الصدق الذاتي
مدى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق لمفهوم التدقيق الاجتماعي	6	0,873	0,934
مدى تطبيق مراقب الحسابات الخارجي في العراق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية .	5	0,925	0,962
مجموع المحاور	11	0,927	0,963

* الصدق الذاتي : هو الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ .

ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث كانت للمحور الأول (0,873) والثاني (0,925) ، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0,927) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً .وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية تتميز بالصدق والثبات مما يجعلها صالحة للتحليل والاجابة على أسئلة الدراسة وأختبار الفرضيات .

ثالثاً- تحليل البيانات وأختبار الفرضيات ومناقشتها :

أ. المعلومات العامة .

أولاً- المؤهل العلمي

جدول (6) المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	الفئة
18.75	6	دكتوراه
50	16	ماجستير
31.25	10	أخرى
100	32	المجموع

يلاحظ من الجدول أعلاه أن 50% من مراقبي الحسابات الخارجيين مؤهلهم العلمي ماجستير ، بينما 31.25% من مراقبي الحسابات الخارجيين ممن يحملون شهادة دبلوم مراقب حسابات والذين تم تصنيفهم ضمن الأخرى ، في حين من يحملون شهادة دكتوراه من المستجوبين بلغت نسبتهم 18.75% ، مما يعني أن المستجوبين يحملون مؤهلات جامعية تمكنهم من أملاك الدراية الكافية حول التدقيق المالي والاجتماعي .

ثانياً- سنوات الخدمة :

جدول (7) سنوات الخدمة

النسبة %	التكرار	الفئة
15.625	5	أقل من 5 سنوات
18.75	6	5-10 سنوات
21.875	7	10-15 سنوات
43.75	14	15 سنة فأكثر
100	32	المجموع

نلاحظ من الجدول اعلاه ان 34.375% من مراقبي الحسابات الخارجيين محل دراسته تقل خبرتهم عن عشرة سنوات ، بينما 21.875% تتراوح خبرتهم بين 10 - 15 سنة و 43.75% من مراقبي الحسابات الخارجيين محل الدراسة تتجاوز خبرتهم عن خمسة عشر سنة ، مما يعني أن المستجوبين يمارسون مهنتهم في مكاتب عريقه وذات خبره طويله .

ثالثاً- عدد المساعدين:

جدول (8) عدد المساعدين

النسبة %	التكرار	الفئة
68.75	22	أقل من 5 مساعدين
15.625	5	من 5-10 مساعدين
9.375	3	من 10-15 مساعد
6.25	2	أكثر من 15 مساعد
100	32	المجموع

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 68.75% من مراقبي الحسابات الخارجيين يساعدهم في أداء مهامهم أقل من خمسة مراقبي حسابات ، بينما 15.625% من مراقبي الحسابات الخارجيين يساعدهم في أداء مهامهم مراقبي حسابات يتراوح عددهم ما بين (5 - 10) ، بينما 9.375% من مراقبي الحسابات الخارجيين يساعدهم في أداء مهامهم مراقبي حسابات يتراوح عددهم ما بين (10 - 15) ، و 6.25% من مراقبي الحسابات الخارجيين يساعدهم في أداء مهامهم أكثر من 15 مراقب حسابات ، مما يوحي بعدم وجود الوقت لغالبية مراقبي الحسابات الخارجيين لاكتساب خبرات جديدة عن طريق ممارستهم للتدقيق الاجتماعي .

ب. اختبار فرضيات الدراسة:

لأختبار الفرضية الأولى والثانية للبحث تم استخدام جدول تحليل المتوسط والانحراف المعياري للمحور الأول والثاني وكذلك تأكيد اتجاه اختبار المستجيبين للمحورين وكالاتي :

اختبار الفرضية الأولى / لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لأدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق لمفهوم التدقيق الاجتماعي .

ولتحديد اتجاه المستجيبين حول هذه الفرضية تم حساب المتوسط والانحراف المعياري لكل فقرة من المحور الأول وكذلك المتوسط العام للمحور وكانت النتائج كالاتي :

جدول (9) اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بأدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق لمفهوم التدقيق الاجتماعي

ت	السؤال	الوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعياري	النتيجة	مستوى الأهمية
1	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق مفهوم التدقيق الاجتماعي .	3,63	3	0,833	أتفق	4
2	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء .	3,78	3	0,706	أتفق	1
3	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق تصنيف البرامج والأنشطة التي تنفذها الوحدة الاقتصادية والمتعلقة بالأنشطة الاجتماعية .	3,72	3	0,851	أتفق	2
4	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق معايير وإجراءات تطبيق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء .	3,69	3	0,693	أتفق	3
5	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق أن تدقيق الأداء الاجتماعي يأتي من ضمن مسؤولياته المهنية .	3,22	3	1,184	محايد	6
6	يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق أن فحص الأداء الاجتماعي لعملائه يعد عنصراً من عناصر جودة أداء عملية التدقيق .	3,31	3	1,030	محايد	5
نتيجة المحور الأول		3,63	3	0,751	أتفق	

نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لل فقرات في الجدول اعلاه هي أعلى من متوسط أداة القياس (3) الامر الذي يشير إلى موافقة المستجيبين على جميع هذه الفقرات بمتوسط عام بلغ (3,63) واتجاه عام نحو أتفق لجميع المستجيبين للاستبانة ، ولزيادة تأكيد النتائج تم استخدام اختبار (T) لأختبار الفرضية الأولى وكانت النتائج كما يلي :-

جدول (10) نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى

النتيجة	مستوى المعنوية	قيمة T الحسابية	الفرضية	المتوسط
رفض فرضية العدم H0	0,00	4,706	H0 : $\mu = 3$ VS H1 : $\mu \neq 3$	3,63

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية (0,00) للمتوسط العام للبيانات الواردة في المحور الأول أقل من مستوى المعنوية المحددة ($\alpha = 0,05$) لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة التي تدل على أن المتوسط العام يختلف معنوياً عن (3) ($\mu \neq 3$) وهذا يعني أن المستجيبين للدراسة يدركون أن مراقب الحسابات الخارجي في العراق يدرك مفهوم التدقيق الاجتماعي .

اختبار الفرضية الثانية / لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مراقب الحسابات الخارجي في العراق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية .

تم استخدام نفس الأسلوب في الفرضية الأولى ، ولمعرفة آراء المستجيبين لفقرات المحور الثاني تم إعداد الجدول أدناه لتحديد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (11) اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بتطبيق مراقب الحسابات الخارجي في العراق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية .

ت	السؤال	الوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعياري	النتيجة	مستوى الأهمية
7	يلتزم مراقب الحسابات الخارجي في العراق بالنصوص القانونية بخصوص الجوانب الاجتماعية.	3,38	3	1,157	محايد	1
8	تشمل خطة عمل التدقيق برنامجاً لتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء .	3,25	3	1,016	محايد	3
9	يلتزم مراقب الحسابات الخارجي بتطبيق المعايير والإجراءات التنفيذية المحددة لفحص الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية لعملائه	3,31	3	1,091	محايد	2
10	يقوم مراقب الحسابات الخارجي بإعداد تقرير عن نتائج التدقيق الاجتماعي متضمناً الرأي الفني غير المتحيز حول الأنشطة الاجتماعية وعن الأداء الاجتماعي للعملاء	3,22	3	1,313	محايد	4
11	تطبق مجموعة من المعايير للتحقق من مدى ممارسة مراقب الحسابات الخارجي في العراق للتدقيق الاجتماعي .	3,19	3	1,091	محايد	5
	نتيجة المحور الثاني	3,25	3	1,016	محايد	

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني هي أكثر من متوسط أداة القياس (3) وهذا يبين أن اجابات المستجيبين للدراسة هو نحو الرفض (عدم الموافقة) حيث بلغ المتوسط العام (3,25) (محايد) ، ولزيادة تأكيد هذه النتائج تم استخدام اختبار T- test for paired samples لأختبار ما إذا كان هذا المتوسط يختلف معنوياً عن (3) أم لا فكانت النتائج كما موضحة في الجدول أدناه :

جدول (12) نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية

النتيجة	مستوى المعنوية	قيمة T الحسابية	الفرضية	المتوسط
تقبل فرضية العدم H0	0,174	1,392	H0 : $\mu = 3$ VS H1 : $\mu \neq 3$	3,25

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية المشاهد (0,174) للمتوسط العام للفقرات كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha = 0,05$) ، مما يدل على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تعيد بأن المتوسط العام لفقرات الفرضية الثانية (3,25) لا يختلف معنوياً عن (3) ($\mu = 3$) وهذا يعني أن مراقب الحسابات الخارجي في العراق لا يطبق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية .

اختبار الفرضيات (الثالثة / الرابعة / الخامسة)

لأختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق للتدقيق الاجتماعي والمؤهل العلمي ، ولأختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق للتدقيق الاجتماعي وسنوات الخدمة ، وايضاً لأختبار الفرضية الخامسة والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق للتدقيق الاجتماعي وعدد المساعدين ، فسيتم استخدام اختبار مربع كاي للاستقلالية عند مستوى ثقة ($\alpha = 0,05$) حيث تم التوصل للنتائج المبينة في الجدول أدناه :

جدول (13) نتائج اختبار الفرضيات من (3) إلى (5)

النتيجة	قيمة مستوى المعنوية المحسوبة	قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة	المتغير	الفرضية
توجد علاقة	0,211	8,393	المؤهل العلمي	الثالثة
توجد علاقة	0,16	13,05	سنوات الخدمة	الرابعة
توجد علاقة	0,477	8,581	عدد المساعدين	الخامسة

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) لجميع المتغيرات وهي (المؤهل العلمي ، سنوات الخدمة ، عدد المساعدين) مما يدل على وجود علاقة بينها وبين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق لمفهوم التدقيق الاجتماعي ، ويمكن الرجوع ذلك إلى تأثير كل من المتغيرات السابقة على فهمة وأدراك لموضوع التدقيق الاجتماعي .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات .

أ. نالت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية اهتمام كبير وواسع من قبل الباحثين والمهنيين لغرض تحديد نوعية وحجم النشاطات الاجتماعية ومدى تأثيراتها في أداء الوحدة الاقتصادية .

ب. إدراك الوحدات الاقتصادية إلى أن الاستجابة لحاجات وتوقعات أصحاب المصالح سواء أكانوا من داخل الوحدة ام من خارجها ، يدفعها إلى مزيد من الاهتمام بممارسات المسؤولية الاجتماعية.

الاقتصادية موضوع التدقيق ضمن القوائم المالية التي تقرها الوحدة .
 د. ضرورة لجوء الوحدات الاقتصادية الى خبير محاسبي لتقييم ادائها في تنفيذ البرامج والانشطة الاجتماعية.
 هـ. ضرورة وضع خطة عمل لمراقب الحسابات تتضمن برنامجاً لتدقيق الاداء الاجتماعي لعملائه.
 و. ضرورة الاسترشاد بالنصوص القانونية التي تلزم جهات عديدة وبضمنها مراقب الحسابات لفحص المسؤولية الاجتماعية للوحدة ومدى وفائها بها.

المصادر

1. القرشي ، ايداد رشيد ، التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً ، دار المغرب للطباعة والنشر ، العراق ، بغداد ، ط1 ، 2011 .
2. الشرع ، مجيد جاسم ، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية، دار وائل للنشر عمان ، الاردن ، 2002 .
3. الحيايي ، وليد ناجي ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار الحامد للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004 .
4. Messier, JR.(2000), auditing & assurance service ,a system approach, MC GRAW-HILL NEW YORK.
5. Asongu ,g.g, 2007 ,The Legitimacy of strategic corporate social Responsibility as amarketing7001 , gournal of Business and public policy ,1
6. Strier ,Franklin , The Business mangers Dilemmu Defining social Responsibility , gournal of Enjineering mangement , vol . 2 No 1, 1979

ج. يعد التدقيق الاجتماعي أهم وسيلة في يد الوحدة الاقتصادية للبقاء في بيئة دائمة التغيير لأنه يؤدي دوراً مهماً في كشف المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الوحدة والقيام باقتراح الحلول المناسبة لها عن طريق التقارير .
 د. يدرك مراقب الحسابات الخارجي في العراق لمفهوم التدقيق الاجتماعي .
 هـ. لا يطبق مراقب الحسابات الخارجي في العراق عند فحص البيانات المالية لعملائه على مجالات التدقيق الاجتماعي المتمثلة في فحص المخالفات القانونية ومدى قيام الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه موظفيهم وعملائهم والمجتمع بشكل عام .

و. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أدراك مراقب الحسابات الخارجي في العراق للتدقيق الاجتماعي وبين المتغيرات (المؤهل العلمي ، سنوات الخدمة ، عدد المساعدين) .

2. التوصيات.

أ. تطوير النظم المحاسبية لتتضمن توفير المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وتبويبها وفق الأنشطة الاجتماعية التي تسعى الوحدات الاقتصادية لتقديمها من خلال الإفصاح عنها بشكل دقيق ومقارنتها مع الأهداف لغرض القياس والتقييم .
 ب. السعي لتوفير نظام فرعي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في كل وحدة اقتصادية وربطه بالنظام المحاسبي المطبق وذلك لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الاجتماعية التي تسهل من عملية إجراء التدقيق الاجتماعي .

ج. ضرورة افصاح مراقب الحسابات الخارجي في العراق عن النواحي الاجتماعية للوحدة

11. ألعبادي ، هيثم ممدوح ، عصفور ، محمد ذا النون ، المراجعة الاجتماعية في ظل التشريعات المنظمة للمهنة في الاردن ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، العدد 71 ، 2008 .
12. ماجد الشرايري ، غازي المومني ، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد السابع والستون ، 2006 .
7. ISO 26000 , 2010
8. انور ، نورا عماد الدين ، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ، دراسة تطبيقية ، 2010 .
9. هواري ، معراج ، بدون سنة نشر ، قياس وأدراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر ، منشور على شبكة المعلومات الالكترونية .
10. سكاك ، مراد ، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمنهج تشخيص استراتيجي ، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف ، 2011 ،